unicef
Office of Research-Innocenti

الأطفال واستغلالهم جنسياً: التكنولوجيا الرقمية

© UNICEF/UN017636/Uesleí Marcel

إحاطة استشارية لاحقة لآراء الخبراء

unicef | for every child
Office of Research-Innocenti

بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً في سياق التكنولوجيا الرقمية[1]

أولاً. القضايا الرئيسية

مع زيادة عدد الأشخاص الذين يستخدمون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، تترتّب آثار تتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشائعة، مثل الهواتف النقالة وشبكة الإنترنت، أصبحت عوامل تمكينية و/أو مُيسِّرة لارتكاب الجرائم الجنسية ضد الأطفال، بما في ذلك إنتاج ونشر مواد تتضمّن اعتداءات جنسية على الأطفال[2]؛ وتسهيل بغاء الأطفال[3]، والاستغلال الجنسي، ونقل الأعضاء، والتبني غير القانوني؛ وبيع الأطفال لأغراض العمل القَسْري[4]؛ واستمالة الأطفال لأغراض جنسية ("استدراج الطفل").[5]

ورُغم صعوبة التوصل إلى تقدير دقيق، إلا أن استخدام التكنولوجيا الرقمية وشبكة الإنترنت في الاعتداء الجنسي على الأطفال أدى إلى زيادةعدد الصور والصفحات الشبكية المتداولة. ففي عام 2019، أفاد التحالف العالمي لمبادرة "نحن نحمي" (WeProtect) بأن شركات التكنولوجيا الأمريكية أحالت 18.4 مليون واقعة تتضمن مواد اعتداء جنسي على الأطفال إلى المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين في العام السابق.[6] وأيضاً في عام 2019، أفاد مكتب الشرطة الأوروبي بوجود ما يربو عن 46 مليون صورة أو مقطع فيديو فريد في ما يتعلق بالاعتداء الجنسي على الأطفال في مخزن وثائقها.[7] ونظراً للطابع السري للمشكلة، فمن المرجح ألا تعكس هذه الأرقام كامل نطاق المشكلة. ولا يعد تتبع نشر الصور الرقمية صعباً فحسب، بل قد يختار العديد من الأطفال عدم الإبلاغ عن الاعتداء الجنسي بسبب الخوف من الوصمة الاجتماعية والإقصاء والعزلة من المجتمع.[8] وفي بعض الأحيان، قد يكون الأطفال غير مدركين لحقيقة أنهم ربما جرى استغلالهم أو الاعتداء عليهم.

لقد أصبحت الأشكال العديدة لبيع الأطفال واستغلالهم جنسياً أكثر سهولة نتيجة لانتشار التكنولوجيا على الصعيد العالمي. ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة عدد المواقع الشبكية التي تُيسّر بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، مما يزيد من حجم المشكلة ويُيسّر إمكانية وصول الجناة إلى هذه المواقع. وعلاوةً على ذلك، سمحت التطورات التكنولوجية بظهور أشكال جديدة من الاعتداءات المرتكبة في حق الأطفال. ويتمثّل أحد الأشكال الغادرة لاستغلال الأطفال جنسياً، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في البث المباشر للاعتداء الجنسي، وتوفير محتوى تفاعلي بنظام الدفع مقابل المشاهدة للجناة، ونقل المشكلة إلى ما وراء الحدود الوطنية وزيادة احتمال وقوع الاعتداءات. وقد يكون من الصعب اكتشاف البث المباشر باعتباره جريمة إذ أنه لا يترك دائماً دليلاً على الصورة أو مقطع الفيديو المستخدميْن في ارتكاب الجريمة: يحدث الاعتداء في الوقت الحقيقي، وما لم يسجل الجاني الجريمة، فإنها قد تختفي دون أدنى أثر.

---

[1] يتناول هذا التقرير أهم القضايا الرئيسية التي نوقشت في مشاورة للخبراء استغرقت يومين بتنظيم من المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً ومركز إينوسينتي للأبحاث التابع لليونيسف في فلورنسا يومي 24 و25 أيلول/سبتمبر 2019. وتعتمد الإحاطة على الإصدارات المنشورة والعروض التقديمية المقدمة في المشاورة. ويمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات حول المشاورة على https://www.unicef-irc.org/article/1928-un-special-rapporteur-holds-expert-consultation-on-prevention-of-the-sale-sexual.html

[2] اليونيسف، المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، مركز إينوسينتي للأبحاث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2014، ص 8.

[3] المرجع السابق، ص 9.

[4] المرجع السابق، ص 10.

[5] المرجع السابق، ص 10.

[6] التحالف العالمي لمبادرة "نحن نحمي" (WeProtect)، تقييم التهديدات العالمية لعام 2019 - العمل معاً لإنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال عبر شبكة الإنترنت، لندن، 2019، ص 6.
https://static1.squarespace.com/static/5630f48de4b00a75476ecf0a/t/5deecb0fc4c5ef23016423cf/1575936423016/FINAL+-+Global+Threat+Assessment.pdf

[7] مكتب الشرطة الأوروبي، تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر شبكة الإنترنت، 2019، ص 30.
https://www.europol.europa.eu/activities-services/main-reports/internet-organised-crime-threat-assessment-iocta-2019

[8] مركز إينوسينتي للأبحاث التابع لليونيسف، *سلامة الأطفال عبر شبكة الإنترنت: التحديات والاستراتيجيات العالمية*، فلورنسا، كانون الأول/ديسمبر 2011، ص 13. https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/ict_eng.pdf

أما المجال آخر الذي تتيحه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمرتكبي الجرائم يتمثّل في مشاركة الصور، إذ تمكّن التكنولوجيات الأكثر تطوراً مرتكبي الجرائم من تغطية المسارات المستخدمة في ارتكاب الجرائم بشكلٍ أفضل من خلال استخدام قنوات أو منصات اتصال مشفرة؛ عن طريق الاتصال عبر الشبكات الخاصة الافتراضية؛ أو عن طريق النشر على الشبكة الخفية، والتي لا يمكن الوصول إليها بشكلٍ عام بواسطة المتصفحات الشائعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمرتكبي الجرائم أيضاً استخدام خاصية عدم الكشف عن الهوية والتي توفرها بعض المواقع الشبكية السائدة للمستخدمين لأغراض مشروعة للقيام بأنشطة إجرامية على نحو أكثر فاعليّة.

تحتاج النُّهج المطبقة في معالجة المشكلة إلى أخذ تجارب الأطفال ووجهات نظرهم إزاء التكنولوجيا الرقمية واستخدامها في الاعتبار. تتغير البيئة التي ينمو فيها الأطفال كما تتطور الطريقة التي ينخرطون بها مع أقرانهم باستمرار، وغالباً ما يجري ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا.[9] وقد قدّر الاتحاد الدولي للاتصالات أن مستخدمي الإنترنت أخذ ينحو بشكلٍ متزايد نحو الأشخاص الأصغر عمراً: 41 في المائة من مستخدمي الإنترنت تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة عشر عاماً وما دون و90 في المائة من مستخدمي الإنترنت تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 عاماً.[10]

وفي معظم الأحيان، تترك التكنولوجيات الرقمية تأثيرات إيجابية على الأطفال في مجموعة من المجالات؛ فهي تُساهم في تطوير المهارات الهامة وفي إحداث تحول جذري في عالم الاتصالات والتوظيف. ومع ذلك، فإن أشكال التبادل الاجتماعي الجديدة بين الأطفال والبالغين على حد سواء - مثل تبادل الرسائل الرقمية أو الصور أو مقاطع الفيديو الجنسية - تزيد من خطر أن تصبح المواقف استغلالية أو مسيئة. ويمكن أن ينتشر المحتوى الجنسي، الذي أُنشئ ذاتياً وجرى مشاركته بالتراضي، فيتخطّى بسهولة المتلقي المقصود ويكون له عواقب طويلة الأمد على الطفل. وفي الوقت نفسه، ينبغي إدراك أنه على الرغم من أن مشاركة المحتوى الجنسي بالتراضي تُعد عملية محفوفة بالمخاطر، إلا أنها أصبحت في بعض البلدان جزءاً طبيعياً من الطريقة التي يستكشف الشباب بها حياتهم الجنسية، ويستخدمونها في المغازلة، والمواعدة، والتعبير عن أنفسهم. إن توليد المحتوى في حد ذاته ليس سبب المشكلة إذ أن للأطفال الحق في التعبير عن الذات؛ بل إن المشكلة تتمثّل في مشاركة هذه الصور من قبل الغير من دون تراض. وبالتالي، ففي حين أن مشاركة الرسائل الجنسية يشكل طريقة للانخراط الاجتماعي والجنسي مع الآخرين بالتراضي، فإن مشاركة المحتوى الجنسي من دون تراض يمثل جريمة تتطلب تشريعاً عاجلاً.[11]

إن معالجة الأسباب الجذرية لتعرُّض الأطفال للانتهاكات يُعد أمراً بالغ الأهمية لضمان اتباع نهج شمولي لفهم قضايا الأطفال.[12] وتظهر البحوث التي أُجريت مع أطفال الشوارع الذين يُستغلون عن طريق البغاء في شرق آسيا، على سبيل المثال، كيف تُستخدَم وسائل التواصل الاجتماعي في التواصل مع الزبائن المحتملين، الذين غالباً ما يكونون من النساء. وفي هذا الصدد، فإن استخدام التكنولوجيا ليس هو الذي يعرض الأطفال للخطر؛ بل إنها مجرد أداة يجري إساءة استخدامها.

---

[9] كافو؛ إي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[10] ليتشياريديللو، سي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[11] كارديفلت-وينثر، دي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[12] مكتب اليونيسف الإقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادئ ومركز العدالة ومنع الجريمة، حياتنا عبر شبكة الإنترنت: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأطفال والمراهقين في شرق آسيا - الفرص والمخاطر والأضرار، اليونيسف، بانكوك، 2020.

ثانياً. بناء إطار عمل للحماية قائم على الحقوق

نظراً لأن الفضاءات الافتراضية عبر شبكة الإنترنت أصبحت أماكن جديدة للتفاعل الاجتماعي لعددٍ متزايدٍ من الأطفال، فمن المرجح أن تحظى الممارسات الاجتماعية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - مثل إرسال المحتوى الجنسي بالتراضي - بقبول أكبر من الجيل القادم، وهو ما يشير إلى حدوث تحول في المعايير الاجتماعية التي يجب فهمها بشكلٍ أفضل. ومن المهم استكشاف الطرق التي ينخرط بها الشباب في هذه الممارسات بأمان وبهامش مخاطرة ضئيل من خلال إصدار التشريعات والتثقيف والابتكار التكنولوجي. وينبغي أن تعترف النُّهج الوقائية بهذه التحولات الرئيسية وأن تدعم حقوق الأطفال في الخصوصية والتعبير والكرامة كمبادئ رئيسية.[13]

وينبغي النظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقام الأول على أنها أدوات لتمكين الأطفال، ولكن يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان أن تشمل إدارة الفضاءات الرقمية نهجاً يركز على الطفل ويراعي السِنّ والمنظور الجنساني ويعكس حقاً احتياجات الأطفال والمراهقين كمستخدمين للإنترنت.[14] ولم يجرِ أخذ الأطفال في الاعتبار أثناء تصميم شبكة الإنترنت، ومع ذلك أصبحوا بشكلٍ مطّرد مستخدمين رئيسيين لهذا الفضاء الإلكتروني.

ويتمثّل اعتبار آخر في رؤية تجارب الأطفال عبر شبكة الإنترنت وخارجها على أنها مترابطة وليست منفصلة. فعلى الرغم من أن الجدل حول العلاقة بين العنف المرتكب عبر شبكة الإنترنت وخارجها لا يزال قائماً، بات من المقبول باطراد أن العنف الذي يُرتكب باستخدام التكنولوجيا يحدث غالباً بالتزامن مع أشكال أخرى من العنف التي يواجهها الأطفال في فضاءات أخرى. وفي حين أضافت التكنولوجيا أبعاداً جديدة إلى مكان العنف وكيفية ارتكابه، فمن المرجح أن العنف المرتكب عبر شبكة الإنترنت له قواسم مشتركة مع أشكال أخرى من العنف من حيث أسبابه الجذرية، مثل الفقر أو المعايير المجتمعية أو عدم المساواة بين الجنسين.[15] وبالتالي، ينبغي أن تكون إحدى أولويات الأوساط العاملة في مجال منع العنف هي الوصول إلى فهم أفضل للروابط بين تجارب العنف التي يواجهها الأطفال عبر شبكة الإنترنت وخارجها، وإعداد حلول شاملة تعالج جميع أشكال العنف معاً.

إنّ الميل نحو "تمييز" العنف المرتكب عبر شبكة الإنترنت، باعتباره مظهراً مختلفاً عن مظاهر العنف المرتكبة خارج شبكة الإنترنت، يمكن أن يكون له آثاراً مؤسفة على الهياكل المؤسسية من خلال إلقاء مسؤولية المشكلة على عاتق الوزارات المعنية بالمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا بدلاً من إلقاءها على عاتق الوزارات المعنية بحماية الأطفال. وعلى نحوٍ متزايد، لا يعترف الأطفال بوجود فجوة بين حياتهم على شبكة الإنترنت وخارجها: ينبغي أن تأخذ استجابتنا ذلك في الاعتبار، وأن تُدمج أصواتهم وتجاربهم في إجراءاتنا المستقبلية.

حتى الآن، هناك العديد من التحديات التشريعية في ما يتعلق بتنظيم بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً والتي تُرتكب باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يوجد صك قانوني دولي مستقل يهدف إلى تجريم الاعتداءات على الأطفال المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من أن البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2000) يتضمن أحكاماً تتناول أشكالاً محددة من الاستغلال والانتهاك الجنسيْن، إلا أن ظهور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات باعتبارها وسيلة للاعتداء والاستغلال الجنسيين للأطفال أدى إلى تعقيد عملية تفسير هذا الصك وإنفاذه. فعلى سبيل المثال، تتطلّب الفقرة 1 (ج) من المادة 3 من البروتوكول الاختياري من الدول تجريم إنتاج مواد تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال أو توزيعها أو نشرها أو استيرادها أو تصديرها أو عرضها أو بيعها أو حيازتها. ومع ذلك، وكما أبرزت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً في تقريرها لعام 2014، فإن "التكنولوجيات الجديدة أحدثت تحولاً جذرياً في المعنى المقصود من الحيازة؛ إذ أن زيادة سرعات الإنترنت تعني أنه لم يعد من الضروري تنزيل الصور حيث يمكن مشاهدتها مباشرة عبر شبكة الإنترنت"[16].

---

[13] الأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير"، A/69/335، آب/أغسطس 2014

[14] ليفينغستون أس. كار جيه.، باين جيه.، "واحد في ثلاثة: حوكمة الإنترنت وحقوق الأطفال. مركز إينوسينتي للأبحاث التابع لليونيسف، ورقة مناقشة 2016-01"، مركز إينوسينتي للأبحاث التابع لليونيسف، فلورنسا، كانون الثاني/يناير 2016، ص 6.

[15] كارديفلت-وينثر، دي.، ماتيرنوسكا، سي. معالجة العنف ضد الأطفال عبر شبكة الإنترنت وخارجها. *نات هم بيهاف* (2019). https://doi.org/10.1038/s41562-019-0791-3

وهذا يستدعي زيادة التركيز على تحديث المعايير والأطر التشريعية وتنقيحها لتقييم السياقات السريعة التغير التي تتأثر بالتكنولوجيا الرقمية.

فعلى سبيل المثال، وفي ما يتعلق بتنظيم إنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال على الصعيد الوطني وحيازتها، أُعتُقِل قاصرين في بعض البلدان شاركوا في تبادل صور جنسية بالتراضي وأُدرِجوا في سجلات مرتكبي الجرائم الجنسية، وهو ما يُلحق ضرراً محتملاً بآفاقهم المستقبلية في الحياة ويضر بصحتهم العقلية.[17] ومع ذلك، وفي حين أنه من غير القانوني من حيث المبدأ في العديد من البلدان حيازة صور جنسية صريحة لقاصر، فقد يكون هذا مختلفاً على صعيد الممارسة العملية حيث لا تُفرض عقوبات جنائية إذا وافق الشخص الذي جرى تصويره على الصورة الملتقطة وكان الشخصان متساويين تقريباً في العمر والنمو العقلي. [18] وفي الوقت نفسه، لا توفر بعض البلدان حتى الآن حماية قانونية عندما يجري مشاركة الصور بدون تراضي، وهو ما يبدو أنه قصور واضح.

إنّ عدم الوضوح في ما يتعلق بالإطار التشريعي الدولي المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالاندماج في النظم القانونية الوطنية. وتشمل التحديات: عدم وجود تشريعات وطنية ملائمة؛ وآليات قائمة للكشف والإبلاغ؛ والتحقيق مع مرتكبي الجرائم ومحاكمتهم؛ وتعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم؛ وبرامج الوقاية والحماية؛ والتعاون الدولي والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وكما هو موضح في مؤشر الأمن السيبراني العالمي[19]، فحتى في حالة وجود أحكام قانونية وتدابير تقنية وتمارين بناء القدرات وجهود التعاون الدولي؛ فإنها لا تترجَم بالضرورة إلى إنفاذ فعّال وممارسة شفافة تستند إلى أحد نُهج حقوق الإنسان.[20]

ثالثاً. الأولويات التي حددها المشاركون الخبراء

ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات العاجلة لتوفير معلومات للإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية اللازمة للتصدي لتعرض الأطفال للاستغلال والاعتداء باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبناءً على التوصيات التي قدمتها المقررة الخاصة في تقريرها المواضيعي حول تكنولوجيات المعلومات والاتصالات،[21] جرى تحديد عدد من الأولويات من قبل الخبراء الذين شاركوا في الاجتماع. كما وفرت هذه الأولويات أيضاً معلومات للتقرير الأخير الصادر عن المقررة الخاصة إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.[22]

أولاً، ينبغي توفير **مزيد من الأدلة** عن دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تسهيل أو تمكين بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً من أجل الوصول لفهم أفضل لنطاق الجريمة وطبيعتها.

---

[16] اليونيسف، المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، مركز إينوسينتي للأبحاث التابع لليونيسف، فلورنسا، 2014، ص 8.

[17] كارديفلت-وينثر، دي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

فارانين-فالكونين، إن. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[18] هوكاسل، كيه. "الاستغلال الجنسي للأطفال والشباب عبر شبكة الإنترنت"، دائرة التحقيقات الجنائية الوطنية، النرويج، آذار/مارس 2019.

[19] الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018، مؤشر الأمن السيبراني العالمي، منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، 2018.

[20] ليتشياريللو، سي.، 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[21] 2014_56_28_A_HRC

[22] 2020_40_43_A_HRC

فيُعد هذا على سبيل المثال أمراً حاسماً في سياق العمليات التشريعية وتوفير معلومات للمشرّعين عن واقع بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.[23] وسيتيح توافر المزيد من الأدلة فهماً أفضل للفضاء الرقمي سريع النمو وسيوضح كيفية ارتباط الاستغلال عبر شبكة الإنترنت بحالة الطفل الواقعية. وتشير الدلائل الناشئة على سبيل المثال إلى أن الأعراف المجتمعية والفقر المدقع قد يدفعان إلى بيع الأطفال واستغلالهم من خلال البث المباشر.[24] ومع ذلك، وفي سياقاتٍ أخرى، تبيّن أيضاً أن الأطفال المنتمين لعائلات ثرية وقعوا ضحايا للاعتداء والاستغلال عبر شبكة الإنترنت.[25] ومما يكتسي أهمية بالغة أن الأدلة الجيدة قد تساعد على توضيح جوانب معينة من المشكلة المترتبة على التكنولوجيا (إن وجدت) ومتى يمكن اعتبار المشكلة هي المشكلة الإنسانية ذاتها التي تدفع إلى العنف ضد الأطفال في أماكن أخرى.

ثانياً، ثمة حاجة أيضاً إلى وضع **مصطلحات واضحة** في ما يتعلق بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففي أيار/مايو 2019، اعتمدت لجنة حقوق الطفل المبادئ التوجيهية في ما يتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.[26] ويقدم هذا الصك عدداً من التوصيات في ما يتعلق بتعريفات الجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال (عبر شبكة الإنترنت وخارجها) ويقدم توصيات في ما يتعلق بتفسير البروتوكول الاختياري. وبالتالي، ينبغي أن تحدد المبادئ التوجيهية معياراً لكيفية تفسير البروتوكول الاختياري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تميز المبادئ التوجيهية بوضوح بين الإجراءات الاستغلالية الإجرامية والتبادلات الاجتماعية الناشئة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - مثل تبادل الصور الجنسية بالتراضي - والتي من المرجح أن تزداد رواجاً.

ثالثاً، يجب سنّ **تشريعات جديدة ومحسنة** للمساعدة في إنهاء بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. ويجب أن تتوازن حماية الأطفال مع الاعتراف بإمكانية الوصول الإيجابي إلى التكنولوجيا الرقمية. علاوةً على ذلك، يجب أن تتضمن هذه التشريعات أصوات الأطفال، وأن توازن قدر الإمكان بين حق الأطفال في الخصوصية والحماية وحقوقهم في المشاركة في الفضاء الرقمي وحقهم الأساسي في حرية التعبير.[27]

ومع ذلك، من المهم التأكيد على **أهمية التوازن في النُّهج التشريعية**. فلا ينبغي أن تشجع القوانين الرقابة على الإنترنت وأن تقيد استخدام الشباب للتكنولوجيا في إطار الجهود المبذولة لحمايتهم من الأذى. ومن الأهمية بمكان ألا تُستخدَم الشواغل المتعلقة بحماية الطفل كذريعة من قبل البلدان لتقييد الوصول أو مراقبة الاتصالات الخاصة للأشخاص. وفي الوقت نفسه، يجب الموازنة بين شواغل الخصوصية وحق الأطفال في الحماية. ولهذا الأمر أهميته التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في ما يتعلق بتطوير ميزات تشفير أقوى على المواقع الشبكية والتطبيقات التي قد تقدّم الحماية لحقوق الأطفال بالخصوصية وتساهم في بعض أهداف حماية الأطفال، فإنها قد تجعلهم أيضاً أكثر عُرْضَة للخطر من خلال حماية مرتكبي الجرائم عن غير قصد من أن يجري التعرف عليهم ومحاسبتهم. [28]

---

[23] كارديفلت-وينثر، دي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.
فارانين-فالكونين، إن. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[24] اليونيسف، دراسة ستصدر قريباً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيَين للأطفال عبر شبكة الإنترنت في الفلبين (مانيلا: اليونيسف)

[25] جريلو-ريفيرا، إم. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال*، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.

[26] الأمم المتحدة، 2019، "المبادئ التوجيهية في ما يتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية" CRC/C/156، أيلول/سبتمبر 2019.

[27] كارديفلت-وينثر، دي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة*

وينبغي تعزيز التشريعات على الصعيد الوطني والتي تعكس **المعايير والقواعد الدولية** وتنفيذها لمكافحة استغلال الأطفال جنسياً، بما في ذلك الاستغلال الجنسي الذي يُرتكب باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلى وجه التحديد، يجب على البلدان التصديق على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة ودمجها في أنظمتها القانونية الوطنية. وتتضمن القائمة البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية (2000)؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (2000)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 (1999) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛ واتفاقية حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي (1993).[29]

وأخيراً، تتحمل **البلدان** بوضوح المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها من الضرر والاعتداء واحترام حقوق الإنسان المكفولة لهم وحمايتها وإعمالها. وبما أن بيع الأطفال واستغلالهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يُعد من المسائل التي تشمل قطاعات كثيرة ولا تقف عند الحدود الوطنية، فإنها بالتالي تتطلّب استجابة متعددة القطاعات ونهجاً يستند إلى التعاون والمواءمة الدوليْن.

وينبغي أن يشارك صانعو السياسات والدوائر الصناعية وسلطات إنفاذ القانون والقوى العاملة الاجتماعية والجهات الفاعلة الخاصة والمنظمات الشعبية في الجهود الرامية إلى إنهاء الجرائم المرتبطة ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً. لكن مع الأسف، لا يزال من الصعب تحديد دور الدوائر الصناعية كما يصعب أحياناً إشراكها في هذه المسألة. وتمثل المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2011)[30] مجموعة مفيدة من الأحكام لتنظيم هذا المجال غير أن هذه الأحكام تشكل فقط أداة قانونية غير ملزمة، وهو ما يعني أنها غير ملزمة قانوناً.

لكي تُشرَك الدوائر الصناعية على نحو أفضل، ينبغي تحديد أدوار كل منها ومسؤولياتها بوضوح من أجل تنسيق العمل الفعّال مع أصحاب المصلحة الآخرين. وبالنسبة إلى مجالات الجريمة التي تتطلّب تعاوناً بين **أصحاب المصلحة المتعددين**، من المهم بشكلٍ خاص تحديد أصحاب المصلحة الذين يستجيبون لجزء محدد من الجريمة.[31] وأخيراً، يجب رعاية مهارات ومعارف القطاعات المختلفة وقوى العمل الخاصة بها العاملة في هذا السياق من خلال التدريب المناسب ومن خلال الاستخدام الاستراتيجي للموارد المالية والبشرية عبر مختلف القطاعات.[32]

---

[28] الأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير" لعام 2014، 335/69/A، آب/أغسطس 2014.

[29] المرجع السابق، ص 12.

[30] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2011 "المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون 'الحماية والاحترام والانتصاف'"، 4/11/HR/PUB، نيويورك، جنيف: الأمم المتحدة، 2011.

[31] الأمم المتحدة، 2016. "تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير"، مذكرة من الأمانة العامة للأمم المتحدة. Doc. 38/32/A/HRC، 11 أيار/مايو 2016.

[32] كارديفلت-وينثر، دي. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في *المشاورة بشأن ولاية المقررة الخاصة المعنية مسألة ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.*
فارانين-فالكونين، إن. 2019، عرض تقديمي قُدِّم في المشاورة بشأن المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك استغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، فلورنسا.